الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4394 | الثلاثاء | 15 ربيع الأول 1444 هـ | 11 أكتوبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

الأمم المتحدة تدعو لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد

العراق: الكاظمي يجدد الدعوة للأحزاب للاحتكام للحوار

ممثلة الأمم المتحدة في العراق جنين بلاسخارت

«وكالات» : دعا رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي أمس الإثنين، الأحزاب والقوى السياسية كافة إلى الاحتكام لمنطق الحوار العاقل الهادئ والبناء لحل الأزمة السياسية.

وقال الكاظمي في بيان صحفي وزع أمس: «في مثل هذا اليوم من العام الماضي، أنجزنا أهم بند في برنامجنا الحكومي إذ أجرينا انتخابات تشريعية مبكرة، اتسمت بالنزاهة والمهنية، بشهادة الأمم المتحدة وجميع المراقبين جاءت تلبية للمطالب الشعب والمرجعية الدينية للاستجابة لها، والمشاركة فيها».

وأضاف «لقد أثبتت ظروف عام على تجربة الانتخابات أن الاحتكام إلى صناديق الاقتراع يجب أن يرتبط بإيمان كل القوى السياسية المشاركة فيها بالمبادئ الديمقراطية، وممارسة العمل السياسي وفق سياقها الثقافي وقيمها».

وجدد الكاظمي «الدعوة إلى الأحزاب والقوى السياسية جميعها مرّة أخرى إلى الاحتكام لمنطق الحوار العاقل الهادئ والبناء لحل الأزمة السياسية، والدفع بحلول وطنية شاملة، تعزز ديمقراطيتنا الفتية، وتدعم ركائز الاستقرار والازدهار لعراقنا وأهلنا».

من جهة أخرى دعت بعثة الأمم المتحدة في العراق، أمس الإثنين، الأطراف السياسية في البلاد إلى الانخراط في «حوار دون شروط مسبقة» من أجل إيجاد مخرج لـ«أزمة طال أمدها تنذر بمزيد من عدم الاستقرار»، بعد عام من الانتخابات التشريعية.

وأجرى العراق انتخابات تشريعية مبكرة في 10 أكتوبر 2021 تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة التي خرجت رفضاً لفساد الطبقة السياسية وتدهور البنية التحتية في خريف العام 2019.

لكن على بعد عام من ذلك، ما زالت الأحزاب السياسية نفسها تهيمن على السلطة في البلاد.

وعلى الرغم من المفاوضات اللامتناهية فيما بينها، فشلت أطراف الأزمة في التوصل لاتفاق على انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتسمية رئيس جديد للوزراء.

وقالت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في بيانها، الإثنين، إنه «يتعيّن على الجهات الفاعلة كافة الانخراط في حوار دون شروط مسبقة».

ودعت ساسة البلاد إلى «الاتفاق بشكل جماعي على النتائج الرئيسة من خلال تقديم تنازلات تعيد التأكيد على هدفهم المعلن وهو تلبية احتياجات الشعب العراقي وتشكيل حكومة ذات صلاحيات كاملة وفاعلة».

ويعيش العراق أزمة سياسية حادة على خلفية الخلاف بين القطبين السياسيين الشيعيين أي الإطار التنسيقي والتيار الصدري.

ومن جهته يدعو مقتدى الصدر إلى حل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، فيما يطالب الإطار التنسيقي، الذي يضم فصائل موالية لإيران، بتشكيل حكومة جديدة قبل التوجه لإجراء انتخابات.

وبلغ التوتر ذروته في 29 أغسطس عندما وقعت مواجهات مسلحة بين أنصار مقتدى الصدر من جهة وقوات من الجيش والحشد الشعبي من جهة أخرى، قتل خلالها أكثر من 30 من عناصر التيار الصدري.

ونبه بيان الأمم المتحدة إلى أن «اليوم ليس لدى العراق الكثير من الوقت. فالأزمة التي طال أمدها تنذر بمزيد من عدم الاستقرار والأحداث الأخيرة دليل على ذلك».

وأضاف بأن «إقرار ميزانية 2023 قبل نهاية العام يمثل أمراً ملحاً».

بدورها، دعت السفارة الفرنسية في بغداد، في بيان لها جميع الأطراف السياسية «بشكل عاجل إلى الانخراط في حوار حقيقي دون شروط مسبقة ومع استعداد حقيقي لتقديم تنازلات».

برلمان كردستان يمدّد لنفسه عاماً إضافياً

البرلمان الكردستاني

«وكالات» : مدّد برلمان إقليم كردستان المتمتع بحكم ذاتي والواقع في شمال العراق، الأحد، لعام إضافي مدّة دورته، مرجئاً بذلك الانتخابات التي كان يفترض أن تعقد في أكتوبر، وفق بيان رسمي، على وقع خلافات سياسية تشل العراق.

وأفاد بيان صادر عن برلمان الإقليم بأن غالبية 80 نائبا من أصل 111 مقعداً موزعاً على 17 كتلة، صوتوا لصالح قانون «تمديد الدورة الخامسة للبرلمان» التي تنتهي في السادس من نوفمبر 2022.

وبذلك، يفترض أن يواصل «البرلمان الحالي أعماله حتى خريف العام 2023»، وفق البيان.

وجاء التمديد نتيجة خلاف بين الحزبين الكبيرين، الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، على كيفية تقسيم الدوائر الانتخابية.

لكن، خلف الكواليس، يعدّ هذا جزءاً من خلاف سياسي أكبر بين الطرفين، كما يشرح شيفان فاضل الباحث في معهد ستوكهولم للسلام.

ويعود منصب رئيس جمهورية العراق، وهو من حصة الأقلية الكردية، لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني. لكن الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي يتولّى حالياً رئاسة الحكومة في الإقليم، يسعى إلى الحصول على منصب رئاسة الجمهورية.

ويوضح فاضل لفرانس برس «كل القضايا في العراق مترابطة. في العديد من المواقف، تنعكس الخلافات على المستوى الاتحادي، على المستوى المحلي أيضاً».

ويضيف أن «غياب التعاون والتوافق بين الحزبين على المستوى الاتحادي (في بغداد)، أدّى بشكل متزايد إلى غياب التعاون والتوافق على مستوى حكومة الإقليم في الوقت نفسه».

ومدّد برلمان الإقليم أكثر من مرّة في السنوات الماضية مدّة ولايته، على خلفية خصومات سياسية داخلية كان ذروتها تقاتل داخلي في التسعينات، بين عائلتي بارزاني وطالباني.

في كلمة أمام مجلس الأمن قبل أيام، حذّرت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة جنين بلاسخارت من «التداعيات السياسية التي تنجم عن عدم إجراء انتخابات برلمانية لإقليم كردستان في وقتها المناسب، وعدم التعامل مع توقعات الجمهور بشكل صحيح، وإهمال المبادئ الديموقراطية الأساسية»، معتبرة أنها «ستكون باهظة الثمن».

وأضافت «إن احتكار السلطة يولّد عدم الاستقرار، وهذا ينطبق على العراق ككل وعلى إقليم كردستان».

الجزائر: استكمال التحضيرات الجوهرية للقمة العربية

وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة

«وكالات» : أكد وزير الخارجية الجزائري، رمطان لعمامرة، أن بلاده «رتبت كل الإجراءات المؤدية للانعقاد الفعلي للقمة العربية، وقامت بمشاورات موسعة مع معظم الدول العربية وأطراف أخرى بدءاً بالأمانة العامة للأمم المتحدة».

وقال لعمامرة، في تصريحات صحافية، «نستطيع القول أننا استكملنا التحضيرات الجوهرية»، مضيفاً «سيحل بعد أيام بالجزائر من جديد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط ونكون بذلك قد اختتمنا أبرز التحضيرات».

وأردف «تعاملنا مع كافة الدول الأعضاء بمساواة، وقدّمنا المجاملة المطلوبة في مثل هذه الظروف على أن تكون هذه القمة جامعة وشاملة وتطمح الجزائر لمشاركة كل قادة الدول العربية بلا استثناء».

وعن اجتماع الفصائل الفلسطينية بالجزائر قال لعمامرة: «إذا توحد الفلسطينيون سيكون ذلك قاعدة أساسية لتوحد الدعم العربي للقضية الفلسطينية»، لافتاً إلى أن «القمة العربية التي ستنعقد الشهر المقبل ستكون مميزة أيضاً بمخرجاتها بما تعلق بالشأن الفلسطيني أو مستوى الوطن العربي كافة».

وأوضح أن «اجتماع الفصائل الفلسطينية قريباً في الجزائر وستصل الوفود الفلسطينية تباعاً، هناك قبول عام وقامت بلادنا بعمل تحضيري دقيق لهذا الموعد، كما نسقنا مع عدد من الدول العربية التي انخرطت في هذه المبادرة والجزائر مدعومة عربياً ومقبولة فلسطينياً».

ولفت لعمامرة إلى أنه «سيكون هنالك صفحة جديدة مع الشريك الفرنسي انبثقت عن زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الأخيرة للجزائر، والتي تميزت بمحادثات مطولة ومعمقة مع الرئيس عبد المجيد تبون والتفاهم بين الرئيسين كان كاملاً، وأملنا هو أن تنفذ الرؤية التي تحدث فيها الرئيسان».

وأضاف «سيكون هناك اجتماع بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية لترجمة هذه التوافقات بعد القمة العربية، فهناك رغبة من الجانب الجزائري أن تفتح صفحة جديدة في اطار تعاملات تستجيب لكل ما يتعلق بأمن الوطن وكرامة المواطن في ديار الغربة وكل التفاصيل التي من شأنها أن تجعل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين».

وقال إن «علاقة الجزائر بفرنسا هي علاقة دولة مصنعة بدولة لها من الإمكانيات الاقتصادية ما يمكنها من أداء مرموق لا سيما على ضوء الدور الاستراتيجي الكبير الذي أصبحت المحروقات تؤديه، ما جعل للجزائر دور أساسي في العلاقات الاقتصادية الدولية».

وأوضح لعمامرة «الدبلوماسية الجزائرية هي دبلوماسية النضال تحترم الأهداف والمبادئ، وتطالب الجميع باحترامها الأمر الذي يؤهلها للمرة الرابعة لمنصب مقعد عضو دائم في مجلس الأمن، والترشيح الجزائري مزكى من الاتحاد الافريقي ومنظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية، حيث ستتمكن من أداء دورها كاملاً غير منقوص في الأمم المتحدة».

مصر واليونان: حكومة الدبيبة لا يحق لها التوقيع على اتفاقات دولية

وزيرا خارجية مصر واليونان سامح شكري ونيكوس ديندياس

«وكالات» : أكد وزيرا خارجية مصر واليونان سامح شكري ونيكوس ديندياس الأحد، أن حكومة الوحدة الوطنية الليبية منتهية الولاية ولا يحق لها التوقيع على اتفاقات دولية.

وشدد الوزيران، في مؤتمر صحفي بالقاهرة، على عدم شرعية توقيع حكومة الوحدة منتهية الولاية في طرابلس أية اتفاقات مع أي دولة لأنها لا تمثل الشعب الليبي، موضحين أن الاتفاق الذي وقعته حكومة الوحدة الوطنية منتهية الولاية أخيراً يتعارض مع الأمم المتحدة.

وقال الوزير شكري، خلال المؤتمر الصحفي، إنه تم التشاور حول الأوضاع في ليبيا وضرورة عقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، مشيراً لجهود مصر لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية والمشاورات الجارية حول وضع الإطار الدستوري اللازم لإجراء الانتخابات لإخراج البلاد من الأزمة واستعادة ليبيا لسيادتها والحفاظ على وحدة أراضيها.

وشدد على ضرورة خروج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة، لافتاً إلى أن حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس منتهية الولاية ولا يحق لها التوقيع على اتفاقات دولية، داعياً الأمم المتحدة لاتخاذ موقف واضح تجاه حكومة الوحدة الوطنية المنتهية الولاية.

ولفت إلى أنه تم اختيار هذه الحكومة بواسطة آلية وضعتها الأمم المتحدة عبر منتدى الحوار السياسي الليبي، حيث أن هذه الحكومة تم اختيارها لإنجاز خارطة طريق تنتهي بإجراء الأنتخابات.

و قال شكري إن «المباحثات بين البلدين أكدت على أهمية الاتفاق الموقع بين البلدين لترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط، مضيفاً أن الاتفاق جوهري وتلتزم البلدان بتحقيق ما تم الاتفاق عليه لتحقيق مصلحة البلدين.

ولفت إلى أن الاتفاق الموقع بين مصر واليونان يحقق الاستفادة المتبادلة بين البلدين، مشيراً إلى أنه تم استعراض الأوضاع على المستوى الإقليمي والدولي على صعيد أمن الغاز والطاقة، مشدداً على ضرورة تقديم الدعم للدول الأكثر تضرراً اقتصادياً بسبب الأزمة الراهنة.

بدوره، قال الوزير اليوناني إن بلاده تسعى لتعزيز التعاون مع مصر على المستوى الثنائي وداخل الاتحاد الأوروبي، موضحاً أن المباحثات تطرقت للوضع في ليبيا وشرق المتوسط، وهناك أهداف استراتيجية ترتكز على تحقيق الاستقرار لليبيا.

وأوضح الوزير ديندياس أن بلاده تدعم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ليبيا، مؤكداً أن بلاده تشعر بالقلق تجاه الأوضاع التي تهدد الاستقرار الهش في ليبيا والمنطقة، موضحاً أن الاتفاق الذي وقعته حكومة الوحدة الوطنية منتهية الولاية أخيراً يتعارض مع الأمم المتحدة.

وأعرب الوزير اليوناني عن شجب بلاده لتوقيع حكومة الوحدة الوطنية منتهية الولاية لهذه الاتفاقية، مشيراً إلى أن هذه الحكومة لا تمثل الشعب الليبي وهذه الحكومة لا تستطيع توقيع اتفاقات وهي لا تمارس السيادة.

وأضاف أن الجانب الليبي يتعرض لضغوطات للتوقيع على اتفاقيات مع دولة إقليمية بعينها، مؤكداً أن الاتفاق الليبي الموقع بواسطة حكومة الوفاق في 2019 أدى لحالة من عدم الاستقرار.

وتابع: «لا يمكن رسم واقع افتراضي.. وقعنا اتفاق مع مصر لترسيم الحدود البحرية بما يتوافق مع قانون البحار.. اليونان لديها النية والالتزام بالدفاع عن حقوقها وفق القانون الدولي».

ووقعت حكومة الوحدة الوطنية الليبية برئاسة عبد الحميد الدبيبة أخيراً، اتفاقاً مبدئياً مع تركيا بشأن التنقيب عن النفط والغاز.